

وجهات نظر سريعة مخصصة لمؤتمرات الأطراف لمعاهدات ستوكهولم وبازل وروتterdam لعام 2025

فيما يلي بيان موجز لوجهات نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) بشأن القضايا التي ستُنظر فيها مؤتمرات الأطراف في عام 2025 لكل من معاهدات ستوكهولم وبازل وروتterdam (BRS COPs).

الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف لمعاهدة ستوكهولم

إدراج المواد الكيميائية في الملحق (أ) من المعاهدة

قررت لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة (POPRC) أنه من المرجح لثلاثة ملوثات عضوية ثابتة ومتركمة بيولوجياً وسامة، ونتيجة لإمكانية انتقالها بعيد المدى ضمن البيئة، أن تؤدي إلى أضرار جسيمة على صحة الإنسان والبيئة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات على المستوى العالمي. إن أفضل الوسائل فعالية لحماية صحة الإنسان والبيئة من المخاطر المرتبطة بتلك الملوثات العضوية الثابتة هي عن طريق حظر إنتاجها وبيعها واستخدامها.

• يجب على مؤتمر الأطراف أن يقوم بإدراج الملوثات العضوية الثابتة التالية في الملحق (أ) لتتم إزالتها على المستوى العالمي دون إعفاءات محددة:

- الكلوربيريفوس
- البارافينات الكلورة متوسطة السلسلة (MCCPs)
- أحماض بيرفلوروكربوكسيليك طويلة السلسلة (LC-PFCAs) وأملاحها والمركبات المرتبطة بها

يمكن الحصول على [معلومات إضافية](#) بشأن تلك المواد في أدلة الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة الجديدة: الكلوربيريفوس والبارافينات الكلورة متوسطة السلسلة (MCCPs) وأحماض بيرفلوروكربوكسيليك طويلة السلسلة (LC-PFCAs) وأملاحها والمركبات المرتبطة بها. فيما يلي بعض المعلومات الأساسية.

الكلوربيريفوس

- وهو مبيد آفات عضوي فوسفاتي يُستخدم كمبيد حشرات في الزراعة وكمبيد حيوي للسيطرة على الآفات غير الزراعية مثل النمل الأبيض.
- كُشف على نطاق واسع في بيئة القطب الشمالي والكائنات الحيوية في مستويات غذائية مختلفة، مثل الرنة والفقمة والدب القطبي.
- يعد مركباً شديداً السمية للكائنات المائية والطيور والفقاريات وأكثر سمية بالنسبة للحشرات. هناك أدلة قوية على تأثيره العصبي السام أثناء مراحل النمو لدى البشر، مما يؤدي، وعلى سبيل المثال، إلى انخفاض معدل الذكاء وفقدان الذاكرة العاملة واضطرابات نقص الانتباه.
- بسبب سميته الشديدة، فإن التراكيز الحالية التي تم اقتفاؤها في البيئة كافية للتسبب بأضرار شديدة.
- حظرت أكثر من خمسين دولة في مناطق مناخية مختلفة ومن عدة مستويات نمو الكلوربيريفوس بنجاح (بشكل كامل أو جزئياً).
- تتوفر بدائل لكل الاستخدامات، بما في ذلك بدائل غير كيميائية. ويُظهر التخلص التدريجي من منتجات الكلوربيريفوس في عدد كبير من البلدان أنه من الممكن تحقيق حظر كامل.

البارافينات الكلورة متوسطة السلسلة (MCCPs)

- عبارة عن مجموعة كبيرة من المواد الكيميائية الصناعية التي يتم إنتاجها بأحجام كبيرة وتُستخدم كسوائل تشغيل معادن وملدنات وإضافات في المواد البلاستيكية.
- ملوثات منتشرة في كل مكان في البيئة العالمية وقد عُثر عليها في الأسماك والطيور والثدييات والإنسان بما في ذلك ضمن مناطق نائية.
- تؤثر البارافينات الكلورة متوسطة السلسلة على الكبد والكليتين والغدة الدرقية لدى البشر.
- تتوفر بدائل لكل الاستخدامات
- في حال النظر بأي إعفاء، فمن المهم أن يجري اقترانه مع ملاحظات بشأن إمكانية الاقتفاء.

- يجب على حدود التركيز لما يتم اعتباره أثر تلوث غير مقصود في خلائط البرافينات المكثورة ألا تتجاوز نسبة واحد بالمائة.
- بغية ضمان أفضل حماية لصحة الإنسان والبيئة من البرافينات المكثورة متوسطة السلسلة ومن أجل تسهيل التطبيق والمراقبة، فإنه يجب أن يستند الإدراج على صيغتها الكيميائية.

أحماض بيرفلوروكربوكسيليك طويلة السلسلة (LC-PFCAs) وأملاحها والمركبات المرتبطة بها

- يجري استخدامها في مجال واسع من التطبيقات الصناعية والاستهلاكية، بما في ذلك الطلاءات وأواني الطهي وحماية الأقمشة والسجاد وعوامل تشريب الأنسجة وإنتاج الفلوروبوليمرات ورغوة مكافحة الحريق.
- كما يتم توليدها أثناء صناعة المواد الألكلية المشبعة بالفلور (PFAS) الأخرى، بما في ذلك البولييمرات المكثورة وأثناء إحراق النفايات.
- كُشف أثرها في كافة القارات وفي كافة المقصورات البيئية.
- يمكن أن تنتقل إلى الجنين البشري من خلال المشيمة كما يمكن أن تنتقل عبر حليب الإرضاع. تشمل الأضرار الخطيرة على صحة البشر جراء التعرض لها: سمية الكبد وسمية النمو وسمية جهاز التكاثر وتأثيرات على جهاز المناعة واضطراب الغدد الصماء.
- من أجل تفادي البدائل المضرة (التي تسمى "بالمؤسفة")، يتوجب على مؤتمر الأطراف أن يتبنى توصية بعدم استخدام بدائل المواد الألكلية المشبعة بالفلور، كما جرى سابقاً بالنسبة إلى حمض بيرفلورو الأوكتانويك (PFOA) و (PFHxS).

الإعفاءات المقترحة للقوائم الجديدة

هناك إعفاءات مقترحة لجميع الملوثات العضوية الثابتة الموصى بإدراجها رغم توفر بدائل مجدية حالياً ويجري استخدامها بالفعل. وبالتالي، لا ينبغي منح أي إعفاءات. ولكن في حال النظر في الإعفاءات، فمن المهم أخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- يجب أن تكون حصرياً من أجل تطبيقات ضيقة ومبررة ومحددة بشكل واضح.
- يجب أن يُطلب من القطاع الصناعي توفير بيانات مع مبررات كاملة، ودليل على عدم إمكانية استخدام بدائل، وإطار زمني لتتم الإزالة من السوق.
- لا ينبغي منح إعفاءات من البداية من أجل الإنتاج و/أو الاستخدام لمدة تزيد عن خمس سنوات، كما هو موضح في المادة الرابعة من المعاهدة.
- ينبغي أن يتبنى مؤتمر الأطراف قراراً صريحاً بوضع جدول زمني لعملية تقييم مدى الحاجة لتمديد أي إعفاء بعد السنوات الخمس.
- ينبغي أن يترافق أي إعفاء مع ملاحظات بشأن وسائل التحديد من أجل ضمان إمكانية الاقتفاء والشفافية فيما يتعلق بالملوثات العضوية الثابتة في المواد والمخزونات والنفايات.

لمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة نبذة "إنهاء الإعفاءات السامة" وأدلة الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات حول [الملوثات العضوية الثابتة الجديدة](#).

- خيارات من أجل وسائل تحديد الملوثات العضوية الثابتة في المخزونات والمنتجات والمواد قيد الاستخدام والنفايات يُظهر تقرير لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة (UNEP/POPS/COP.12/INF/26) بوضوح أن الأطراف غير قادرة على تحديد الملوثات العضوية الثابتة في المنتجات والمواد قيد الاستخدام والنفايات بشكل روتيني. كما يُظهر أن ضمان إمكانية اقتفاء الملوثات العضوية الثابتة على امتداد دورة حياتها من شأنه تقليل تكاليف التحليل الكيميائية وتحسين تطبيق المعاهدة. وبالتالي، واستناداً إلى المعلومات في التقرير، يتوجب على الأطراف أن تقوم بما يلي:
- إرفاق القوائم بمتطلب إلزامي لتحديد الملوثات العضوية الثابتة في المنتجات والمواد قيد الاستخدام، بحيث تكون هذه المعلومات متاحة لأصحاب الشأن على امتداد سلسلة القيم، وتكليف لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة بتضمين هذا الجانب أثناء تقييم الملوثات العضوية الثابتة لإدراجها في القائمة.
- استكشاف كيفية تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين، على سبيل المثال من خلال تكليف لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة ببذل مزيد من العمل حول كيفية استخدام الأنظمة الدولية مثل النظام المنسق عالمياً لتصنيف

- المواد الكيميائية ووسمها (GHS)، وأنظمة الاقتفاء الرقمية، واللصقات التعريفية وذلك بغية تحسين وسائل التحديد وإمكانية الاقتفاء على المستوى العالمي للملوثات العضوية الثابتة في المنتجات والمواد والنفايات.
- إخطار لجنة الامتثال بشأن التحديات التي تواجهها الأطراف كي تكون قادرة على الامتثال بالتزاماتها المرتبطة بإمكانية اقتفاء الملوثات العضوية الثابتة وذلك كي تستطيع اللجنة توفير المساعدة.

لمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة نبذة الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات "من المخاطر المخفية إلى البيانات المفتوحة: الدفع قدماً بإمكانية الاقتفاء والشفافية للملوثات العضوية الثابتة"

مقترح لتعديل إدراج UV-328 لتضمين إعفاءات جديدة

يعد الاقتراح بفتح قرار سابق لمؤتمر الأطراف من أجل إضافة إعفاء جديد أمراً غير مسبوق في تاريخ معاهدة ستوكهولم ولا ينبغي تقديم الدعم له بغض النظر عن السبب، لأن من شأن ذلك أن يخلق سابقة خطيرة ويُضعف المعاهدة بعدة سبل، بما في ذلك:

- رسم صورة أن أي إدراج لا يمكن اعتباره نهائياً، مما يضعف فعالية المعاهدة ويخلق حالة من عدم اليقين لدى صانعي القرارات والمصنعين وقطاعات إدارة النفايات.
- زيادة الأعباء الإدارية على البلدان التي أضافت فعلياً تلك الملوثات العضوية الثابتة في خطط التطبيق الوطنية لديها.
- إلحاق أضرار بالشركات والبلدان التي بدأت فعلياً بالتنفيذ التدريجي لبدائل أكثر أمناً أو أنجزتها.
- تثبيط الشركات عن تطوير بدائل أكثر أمناً والدفع بها.
- استنزاف موارد المعاهدة، بما في ذلك الأمانة العامة لمعاهدات بازل وروتردام وستوكهولم ولجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة، وإبطاء عمليات إدراج مواد كيميائية جديدة.
- رسم صورة أن من الممكن النظر في مقترحات جديدة للاستخدام للملوثات العضوية الثابتة القديمة.
- تقويض الاستخدام الفعال لموارد المشاريع، مثل تمويل مرفق البيئة العالمية لمعالجة الملوثات العضوية الثابتة ونفاياتها.

لمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة [ما قدمته](#) الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات والأعمال المجتمعية في ألاسكا بشأن السموم (ACAT)

القواعد الإجرائية لمؤتمر الأطراف

- جرى تبني القواعد الإجرائية لمعاهدة ستوكهولم في عام 2005. ولكن القانون 45.1 بقي ضمن أفواس.
- ينبغي على الأطراف أن تدعم التطبيق الفعال للمعاهدة من خلال إزالة الأفواس عن القانون 45.1 للسماح بإجراء تصويت بعد استنفاد كافة الجهود للوصول إلى إجماع. سيساعد ذلك في تقادي الوصول إلى طريق مسدود بسبب طرف واحد أو بضع أطراف.

ثنائي كلورو ثنائي الفينيل ثلاثي كلورو الإيثان (DDT)

- يعد DDT واحداً من القائمة الأولية "للمواد الاثنيتي عشرة القذرة" من المواد العضوية الثابتة التي تم إدراجها بموجب المعاهدة في عام 2001. وتمت إضافته إلى الملحق (ب)، مما قيد إنتاجه واستخدامه، ولكن بقي استخدامه للسيطرة على الأمراض التي تنقلها الحشرات غرضاً مقبولاً لاستمرار إنتاجه واستخدامه. وجرى تأسيس سجل عام للأطراف التي تستخدم DDT للأغراض المقبولة. سيتم تناول الحاجة لاستمرار استخدام DDT في مؤتمر الأطراف.
- يجب القضاء على إنتاج DDT واستخدامه على المستوى العالمي.
 - ينبغي على البلدان الثلاثة عشر المتبقية في سجل DDT أن تتوقف عن استخدامها له وتنسحب من القائمة بحلول نهاية عام 2025.
 - يتوجب على البلدان المتبقية أن تقوم بتوفير معلومات للأمانة العامة كما هو مطلوب في استبيان DDT ووضع خطة للتخلص السريع منه.
 - يجب تعزيز أساليب تدمير DDT غير القائمة على الاحتراق من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستخدام تلك الأساليب لمخزونات DDT.

مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCBs)

تم إدراج مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور في الملحقين (أ) و(ج) من معاهدة ستوكهولم في عام 2001 بهدف التخلص منها نهائياً بحلول عام 2025 وتدمير مخزوناتهما بأسلوب سليم بيئياً بما لا يتجاوز عام 2028. ولكن ما يقدر بثلاثين بالمائة فحسب من الأطراف هي على طريقها في تحقيق موعد التخلص في عام 2025، بينما جرى تدمير عشرين بالمائة فحسب من المخزونات العالمية. حيث ما زال هناك أكثر من عشرة ملايين طن من المواد التي تحتوي مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور على المستوى العالمي يتوجب تدميرها.

- يجب أن تكون استراتيجية الأطراف لتحقيق تلك الأهداف طموحة وتتضمن كافة العناصر اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك التركيز على [التقنيات القائمة على عدم الاحتراق](#) للتدمير.
- جرى تحديد القيود المالية والجرد الضعيف كعائقين أساسيين أمام النجاح. يجب على أي استراتيجية لتنويع الموارد المالية للقضاء على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور أن تقوم بتفعيل مبدأ الملوث هو من يدفع بالنسبة إلى المنتجين السابقين لتلك المركبات.

الإعفاءات الخاصة ب: hexa-, hepta-, tetra- and pentabromodiphenyl ether (BDEs)

جرى إدراج الملوثات العضوية هذه في الملحق (أ) من المعاهدة في عام 2009 مع مجموعة من الإعفاءات، بما في ذلك من أجل إعادة التدوير، دون أي متطلبات لتحديد المواد والمنتجات التي تحتوي على الإيثر ثنائي الفينيل المُبروم (BDEs). تم تقديم تقرير لمؤتمر الأطراف يوضح عواقب تلك الإعفاءات ويسلط الضوء على أن البلدان النامية قد انتهت المطاف بها إلى امتلاك مخزونات كبيرة من المواد التي تحتوي على الإيثر ثنائي الفينيل المُبروم قيد الاستخدام أو التخزين أو في مجرى النفايات، وذلك بسبب عمليات تصدير سابقة وراهنه. كما يُظهر التقرير أيضاً أن الإيثر ثنائي الفينيل المُبروم قد أصبح ملوثاً واسع الانتشار في المواد البلاستيكية المعاد تدويرها، بما في ذلك deca-BDE على الرغم من إدراجه دون أي إعفاء من أجل إعادة التدوير.

- يجب أن تضمن الأطراف أن يجري تفادي العواقب المماثلة في أي إدراج مستقبلي من خلال تضمين شرط لإمكانية الاقتفاء والشفافية فيما يخص الملوثات العضوية الثابتة في المواد قيد الاستخدام أو التخزين أو في مجرى النفايات.
- علاوة على ذلك، يجب تعديل التقرير من خلال إضافة قضيتين مهمتين على الأقل مرتبطين بقضايا إدارة النفايات وتعدان غير موجودتين في الوقت الراهن:
 - اثنتان من تقنيات تدمير الملوثات العضوية الثابتة القائمة على عدم الاحتراق.
 - تحذير بشأن توليد الديوكسينات المُبرومة ومركبات ثنائي بنزو الفوران جراء الإحراق أو الاحتراق لنفايات الملوثات العضوية الثابتة التي تحتوي على الإيثر ثنائي الفينيل المُبروم.

طلبات تمديد إعفاءات محددة لحمض بيرفلوروأوكتان السلفونيك (PFOS) وأملاحه وبيرفلوروأوكتان السلفونيك

فلورايد (PFOSF) وحمض بيرفلوروأوكتانويك (PFOA) وأملاحه والمركبات المرتبطة به جرى تقديم طلب لتمديد إعفاءات محددة لاستخدام المواد الألكلية المشبعة بالفلور (PFAS) من أجل رغبة إطفاء الحرائق وتثبيط أبخرة الوقود السائل وحرائق الوقود السائل.

- لا يجب تقديم الدعم لها بسبب توفر صيغ خالية من الفلور وبنفس فعالية الرغوة القائمة على المواد الألكلية المشبعة بالفلور. وتحقق هذه البدائل معايير الأداء بالنسبة لتطبيقات الطيران والتطبيقات العسكرية والصناعية.

تدابير للتقليل من الانبعاثات أو القضاء عليها جراء عمليات الإنتاج غير المتعمدة (أي أفضل التقنيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية)

جرى تزويد مؤتمر الأطراف بعدة وثائق توجيهية بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية ذات الصلة فيما يخص عدة ملوثات عضوية ثابتة.

- هناك حاجة لمزيد من العمل من أجل تضمين التكنولوجيات غير القائمة على الاحتراق من أجل تدمير النفايات الملوثة بملوثات عضوية ثابتة عوضاً عن التركيز الحالي الذي ينصب على الإحراق أو الإحراق المشترك أو التخلص في الأفران الاسمنتية.

تدابير للتقليل من الانبعاثات أو القضاء عليها جراء النفايات

تم وضع أو تحديث أدلة توجيهية تقنية من أجل التقليل من الانبعاثات أو القضاء عليها جراء النفايات وذلك بموجب معاهدة ستوكهولم، مثل الأدلة بشأن النفايات التي تحتوي على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور أو الإيثر ثنائي الفينيل المبروم أو الديكلوران بلاس ومثبتات الأشعة فوق البنفسجية-328 وغيرها أو النفايات الملوثة بها.

- بشكل عام، يجب تقديم الدعم لها ولكنها تحتاج إلى مزيد من التأكيد بشأن استخدام تكنولوجيات غير قائمة على الاحتراق لمعالجة النفايات.

المواقع الملوثة

يركز التوجيه النهائي لأفضل التقنيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية بشأن إدارة ومعالجة المواقع الملوثة بملوثات عضوية ثابتة على تنظيف المواقع الملوثة بملوثات عضوية ثابتة باستخدام تقنيات لا تولد ملوثات عضوية ثابتة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم أمثلة عن أطر سياسية وقانونية ومالية تعد هامة لاتباع مقاربة شاملة لإدارة الموقع.

- بهدف تقديم الدعم للأطراف التي لم تطور بعد أي إطار لإدارة المواقع الملوثة بملوثات عضوية ثابتة أو ترغب في تحسين إطار عملها الراهن، فإنه يتوجب على مؤتمر الأطراف أن يرحب بهذا التوجيه.

خطط التطبيق والإبلاغ بموجب المادة الخامسة عشر

تعاني الأطراف من تأخير كبير في الإيفاء بالتزاماتها بتقديم خطط التطبيق الوطنية (NIPs) وتحديثها. فبالنسبة للملوثات العضوية الثابتة المدرجة في عام 2009، لا يزال سبع وثلاثون بالمائة من الأطراف بحاجة إلى تقديم خطط التطبيق الوطنية الخاصة بها، وثمان وسبعون بالمائة فيما يخص الملوثات العضوية الثابتة المدرجة في عام 2017، وسبع وثمانون بالمائة فيما يخص الملوثات العضوية الثابتة المدرجة في عام 2019.

- يجب أن تضمن الأطراف استشارات مجدية ومتعددة الأطراف في تصميم خطط التطبيق الوطنية وتطبيقها من أجل تمكين عملية مشاركة فعالة وشاملة ومنتظمة للجمهور من أجل الامثال بالالتزامات الواردة في المادتين السابعة والعاشرة.
- هناك نقص كبير في المعلومات بشأن كميات الملوثات العضوية الثابتة التي جرى إنتاجها واستيرادها وتصديرها والتخلص منها. من شأن زيادة عمليات الإبلاغ أن يفتح المجال لتقييم أفضل لفعالية تطبيق المعاهدة.

الموارد والآليات المالية، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية

تقدر تكلفة إجراء معالجة شاملة للملوثات العضوية الثابتة التي تغطيها معاهدة ستوكهولم حالياً بثمانية عشر مليار وثلاثمائة واثنان وثلاثون مليون دولار أمريكي ما بين عامي 2026 و2030. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدة ملوثات عضوية ثابتة في طور الإدراج بموجب المعاهدة وستتطلب تمويلاً بديلاً. وللمقارنة، فإن تجديد مرفق البيئة العالمية (GEF-8) تضمن أربعين وثلاثة عشر مليون دولار جرى تخصيصها لمعاهدة ستوكهولم ما بين عامي 2022 و2026.

- يجب استكشاف أدوات اقتصادية لاسترداد التكاليف من الشركات التي أنتج ملوثات عضوية ثابتة وأو البلدان التي تقع مقراتها بها وذلك من أجل تفعيل مبدأ الملوث هو من يدفع. فبالنسبة إلى العديد من الملوثات العضوية الثابتة، قامت عدد صغير نسبياً من الشركات بتحميل تكاليف باهظة الثمن على الحكومات والجمهور وينبغي استردادها.
- يجب على مؤتمر الأطراف أن يشجع على إجراء عملية لـ "البرنامج الخاص" لتوفير إمكانية وصول المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالشأن العام إلى التمويل وذلك للأنشطة التي تتماشى مع أهداف البرنامج الخاص، مع الإشارة إلى الدور الهام لمساهمات المنظمات غير الحكومية في تطبيق المعاهدة وتعزيز المؤسسات.

التقييم الفعال للمعاهدة والمراقبة على المستوى العالمي

من المتوقع أن تبدأ عملية التقييم الثالث لفعالية المعاهدة في مؤتمر الأطراف. حيث تعد المراقبة العالمية للملوثات العضوية الثابتة أداة أساسية في هذه العملية. ونظراً للإنتاج والاستخدام والانبعاث الهائل للملوثات العضوية الثابتة، فإن صحة ورفاهية السكان الأصليين في القطب الشمالي قد تضررت بشكل غير متناسب، وتقر المعاهدة أن الأنظمة البيئية في القطب الشمالي والسكان الأصليين معرضان للخطر على وجه الخصوص.

- يجب الاستمرار في تقديم الدعم لتقييم الفعالية والمراقبة على المستوى العالمي.
- هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات صارمة وسريعة من قبل الدول من أجل حماية صحة السكان الأصليين ورفاهيتهم وأراضيهم ومناطقهم وكذلك كافة الشعوب على المستوى العالمي. يجب أن يمتلك السكان الأصليون الحق في المشاركة الكاملة كأعضاء في لجان الخبراء في المعاهدة وتقديم مدخلات بشأن خطة المراقبة العالمية وتقييم الفعالية.

- بالإضافة إلى الأنواع الأخرى من العينات، فإن برنامج المراقبة العالمي يجب أن يتضمن:
 - الأغذية التقليدية للسكان الأصليين في القطب الشمالي وفي كافة أرجاء العالم، بما في ذلك الأسماك والتدييات البحرية، والملوثات العضوية الثابتة في أغذية أساسية تُعد مهمة في النظام الغذائي للشعوب في كافة أرجاء العالم.
 - الملوثات العضوية الثابتة في المواد البلاستيكية الميكروية التي يتم جمعها حول العالم، بما في ذلك في مناطق نائية.

الامتثال

- تم تأسيس لجنة امتثال ستوكهولم حديثاً، وسيُنظر مؤتمر الأطراف في خطة عملها.
- ينبغي أن تحظى اللجنة بالتفويض والموارد اللازمين لمعالجة القضايا النظامية الملحة المتعلقة بالامتثال والتطبيق، مثل تحديد الملوثات العضوية الثابتة في المخزونات والمنتجات والمواد قيد الاستخدام والنفايات.

الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في معاهدة بازل

توجيهات تقنية عامة بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات التي تتكون من ملوثات عضوية ثابتة أو تحتويها أو ملوثة بها يحتوي هذا التوجيه على مستويات المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة (LPCL). حيث يتم تعريف أي نفايات تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة بتركيز يفوق مستويات المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة على أنها "نفايات ملوثات عضوية ثابتة" ويجب تدميرها أو تحويلها بشكل غير قابل للعكس بحيث تتوقف عن إظهار أي من خصائص الملوثات العضوية الثابتة.

- يجب تقديم الدعم للدعوة للحصول على معلومات وتقييم تكنولوجيات التدمير، بما في ذلك فعالية التكنولوجيات المدرجة حالياً وذلك لأنها ستمكّن من إضافة تكنولوجيات تدمير قائمة على عدم الاحتراق. قد تؤدي الدعوة لمزيد من المعلومات بشأن مستويات المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة إلى وضع مستويات أشد صرامة لمستويات المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة، وهي خطوة تحظى بالدعم.
- يعني ارتفاع مستويات المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة أن أحجاماً كبيرة من النفايات الملوثة بملوثات عضوية ثابتة لن تتم إدارتها بشكل سليم، وقد يؤثر ذلك على صحة الإنسان والبيئة. كما يعني ارتفاع مستويات المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة أنه سيتم السماح بشحن مزيد من النفايات الملوثة بملوثات عضوية ثابتة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
- تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات المستويات التالية لمستويات المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة:

الملوثات العضوية الثابتة	مستوى المحتوى المدعوم لمستويات المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة
الديوكسينات والفورونات الكلورية: PCDD/F + Dioxin-like PCBs	1 ppb (1 microgram TEQ/kg)
الديوكسينات والفورونات المهلجنة المختلطة: PXDD/F	1 ppb (1 microgram TEQ/kg)
الإيثر متعدد المبروم ثنائي الفينيل (tetra-, penta- hexa-, hepta-, decaBDE)	200 mg/kg as a sum
Dechlorane Plus	10 mg/kg
الدوديكان الحلقي سداسي البروم (HBCD)	100 mg/kg
البارافينات الكلورية قصيرة السلسلة (SCCPs)	100 mg/kg
البارافينات الكلورية متوسطة السلسلة (MCCPs)	500 mg/kg
PFOS, PFOA, PFHxS والمركبات المرتبطة بها	0.025 mg/kg for PFOS, PFOA or PFHxS and their salts individually; 10 mg/kg for sum of PFOS, PFOA, PFHxS and related compounds.
UV-328	15 mg/kg
الكلوربيرفوس	50 mg/kg

التوجيهات التقنية الجاهزة للتبني

- يجب أن تتبنى الأطراف توجيهات بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات التي تتكون من أو تحتوي على أو ملوثة بـ:
 1. PBDEs or Dechlorane Plus
 2. مبيدات آفات الملوثات العضوية الثابتة
 3. UV-328
 4. الزئبق ومركبات الزئبق

توجيهات تقنية تحتاج إلى عمل إضافي

تم وضع عدة توجيهات تقنية أخرى ومراجعتها. ولكن هناك حاجة لمزيد من العمل لإنجازها من أجل ضمان أن تحتوي على معلومات كافية بشأن المواد الكيميائية الخطرة، والصحة والسلامة، ومعالجة المواقع الملوثة.

- يجب أن تقوم الأطراف بتمديد التفويض لمجموعات العمل الصغيرة ما بين الدورات (SIWGs) لإجراء مزيد من العمل بشأن
 - نفايات بطاريات الرصاص-حمض
 - نفايات البطاريات غير بطاريات الرصاص-حمض (ليثيوم أيون، الخ)
 - الإطارات الهوائية المستعملة ونفاياتها
- يجب تمديد تفويض مجموعة عمل الخبراء بشأن النفايات الإلكترونية، وخاصة لإجراء عمل إضافي حول التمييز بين النفايات وغير النفايات.

اعتبارات إضافية بشأن النفايات البلاستيكية

- يستند هذا البند إلى مجموعة واسعة من الملاحظات التي قدمها الأطراف والمراقبون بما في ذلك الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات. تتضمن العناصر الأساسية التي يجب تقديم الدعم لها:
- تأسيس مجموعة عمل جديدة ما بين الجلسات من أجل تقييم فعالية تعديلات النفايات البلاستيكية والتوجيهات التقنية للنفايات البلاستيكية بما يرتبط بإدارة النفايات البلاستيكية والانتقال عابر الحدود لها. وإلى أن يتم إجراء تقييم الفعالية هذا، يجب الإبقاء على التوجيهات التقنية كما جرى تبنيها من قبل مؤتمر الأطراف في عام 2023.
 - مراجعة توجيهات تقنية محددة بشأن نفايات الملوثات العضوية الثابتة في معاهدة بازل وتعديلها بما يرتبط مع النفايات البلاستيكية وانتقالها عابر للحدود.
 - توضيح حالة الوقود المشتق من النفايات (RDF) ونفايات المنسوجات الصناعية سواء كنفايات بلاستيكية أخرى (Y48) أو نفايات بلاستيكية خطيرة (A3210) التي يغطيها إجراء الموافقة المستنيرة المسبقة للانتقال عابر للحدود والسماح لتلك النفايات بأن يتم اقتفاؤها.
 - إزالة الإعفاء في Y48 الخاص البوليمرات المفلورة والراتنج المعالج ومنتجات التكتيف التي لا يمكن إعادة تدويرها بأسلوب سليم بيئياً بعد استخدامها.

الوضوح القانوني

لقد قامت مجموعة عمل الخبراء بشأن مراجعة ملاحق معاهدة بازل بالعمل على مسودة تعديلات لعدة ملاحق (الأول والثاني والثالث والرابع والتاسع).

- من أجل توفير الحماية لمواجهة تصدير النفايات الإلكترونية بحجة التصليح، يجب تنبي الفقرة المقترحة R14alt من الملحق الرابع. من شأن ذلك أن يضمن أن يقوم مصدرو الأجهزة العاطلة أو غير العاملة بإخطار كافة البلدان المستوردة والحصول على موافقتها قبل تصدير المعدات، وأن تبقى النفايات الإلكترونية عبارة عن نفايات إلى أن تصبح معدات قابلة للعمل.
- يجب تضمين الوقود المشتق من النفايات في هذا العمل وأن يتم تعيين رمز HS خاص به.
- وبالنسبة للعديد من المواد، فإنه هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود ما بين الدورات لإنجاز العمل.

مراجعة إجراء الموافقة المسبقة المستنيرة (PIC)

قامت لجنة العمل ما بين الدورات بمراجعة إجراء الموافقة المسبقة المستنيرة لتحسين التواصل وعمليات تحديد شحنات النفايات الخطرة، وتجدر الإشارة أنه لا يزال هناك أنظمة تستخدم الأوراق في العديد من المواقع ومن شأن ذلك أن يسبب تأخيرات.

- تتضمن الاقتراحات العملية تطبيق نظام إلكتروني كامل باستخدام البريد الإلكتروني، والإقرار باستلام رسائل البريد الإلكتروني، وضمن عدم إرسال رسائل البريد الإلكتروني إلى مسؤول واحد بل يجري استلامها من قبل عدة جهات مسؤولة مختصة.
- يجب رفض أي مقترحات بخصوص إجراء الموافقة المسبقة المستنيرة في حال كان من المرجح أن تؤدي إلى شفافية أقل لشحنات النفايات الخطرة.
- يجب تقديم الدعم للمقترحات والتوصيات التي تزيد من فعالية الموافقة المسبقة المستنيرة مع الحفاظ على الشفافية بخصوص شحنات النفايات الخطرة، بما في ذلك أجهزة التواصل الإلكتروني.

بعض البنود غير الموجودة على الأجنحة ولكن من المهم مراقبتها

تفكيك السفن: تدخل معاهدة هونغ كونغ بشأن المنظومة البحرية (IMO) حيز التنفيذ في حزيران/يونيو من عام 2025. تعد هذه الاتفاقية أضعف من معاهدة بازل في حماية البيئة وحقوق الإنسان من السفن باعتبارها نفايات والنفايات المحمولة على السفن.

- يجب ألا تسمح الأطراف لمعاهدة هونغ كونغ أن تحل بديلاً عن الأحكام الواردة في معاهدة بازل أو أن تقوم بتقويضها، بما في ذلك التعديل الخاص بالحظر.

التوجيهات التقنية للنفايات البلاستيكية: تم تبني التوجيهات التقنية بشأن النفايات البلاستيكية في مؤتمر الأطراف لعام 2023. هناك مقطعان من النص بشأن إعادة التدوير الكيميائية ضمن التوجيهات ولكنهما ضمن أقواس مربعة (مما يعني أنه نص غير متفق عليه ولا يملك أي وضع). لم يتم التحقق من إعادة التدوير الكيميائية على أنها إدارة سليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية.

- يجب معارضة أي محاولات لإعادة فتح التوجيهات التقنية للنفايات البلاستيكية في مؤتمر الأطراف تهدف إلى تضمين إعادة التدوير الكيميائية كون ذلك من المبكر ولإعطاء الأطراف وقتاً كافياً لتقييم فعالية التوجيهات بصيغتها الحالية.

الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف لمعاهدة روتردام

القواعد الإجرائية

تم تبني القواعد الإجرائية لمؤتمر الأطراف لمعاهدة روتردام في عام 2004. ولكن القاعدة 45.1 بقيت ضمن أقواس مربعة.

- يجب أن تدعم الأطراف التشغيل الفعال للمعاهدة من خلال إزالة الأقواس المربعة في القاعدة 45.1 للسماح بإجراء تصويت عند استنفاد كافة جهود الوصول إلى إجماع. من شأن ذلك المساعدة في تفادي الوصول إلى طريق مسدود بسبب طرف واحد أو عدة أطراف.

إدراج المواد الكيميائية في الملحق الثالث من المعاهدة

إن إدراج مواد كيميائية بموجب الملحق الثالث يمكن البلدان من أن تقرر فيما إذا كانت تريد استيراد المواد الكيميائية المدرجة. فالإدراج لا يمنع من استخدام تلك المواد الكيميائية.

- يجب أن تقدم الأطراف الدعم لمقترح إدراج المواد الكيميائية التالية في الملحق الثالث من المعاهدة:

- الأستوكلور
- الكاربوسولفان
- الكلوربيرفوس
- اسبستوس كريسوتايل
- فينثون
- إبيروديون
- الزئبق
- بروميد الميثيل
- الباراكوات
- الصبغ السائلة التي تحتوي على ديكلورايد الباراكوات

تعزيز فعالية معاهدة روتردام

لقد أدى الفشل في إدراج مواد كيميائية سامة تم تقييمها بموجب المعاهدة ووجد أنها تحقق كافة المعايير إلى أزمة حوكمة بحاجة ملحة للحل.

في مؤتمر الأطراف الحادي عشر، تم إطلاق دعوة للحصول على معلومات بشأن الآثار التجارية والاجتماعية والاقتصادية، المباشرة وغير المباشرة، والتبعات المالية التي يسببها إدراج مواد كيميائية في الملحق الثالث، بما في ذلك

تكلفة التفاوض عن العمل. لقد تم إطلاق هذه الدعوة على الرغم من إدراك أن أيًا من تلك المعايير لا يعد معياراً مقبولاً بموجب المعاهدة، ولكن مؤيدو عدم الإدراج ما يزالون يستشهدون بها كميررات.

- وكرر على ذلك، قامت الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بتوفير أدلة أن التفاوض عن العمل
- يقوّض المعاهدة ويمنعها من تحقيق هدفها المتمثل في حماية صحة الإنسان والبيئة
 - يقوض الإجراءات التنظيمية للبلدان وحققها السيادي في التحكم بما يدخل حدودها وأسواقها
 - يؤدي إلى تجارة غير مشروعة وتعرض الإنسان والبيئة إلى مواد كيميائية سامة
 - يعيق البلدان من تحقيق التزاماتها في حماية حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، بما في ذلك بيئة عمل آمنة وصحية.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت مذكرات قدمتها الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أن إدراج مادة كيميائية في الملحق الثالث من معاهدة روتردام لم يؤد إلى إجراءات تنظيمية أو تأثيرات تجارية جديدة.

علاوة على ذلك، أظهرت أدلة هامة قدمها المجلس الأسترالي لنقابات العمال، ونقابة المعونة في الخارج، ومنظمة التعاون السويسرية، وشبكة العمل الدولية حول مبيدات الآفات التكلفة الباهظة للتفاوض عن العمل جراء الأضرار على صحة الإنسان والبيئة ودحضت مزاعم التأثيرات السلبية لإدراج مواد كيميائية.

تفتقد المذكرات المقدمة، في كل من أعمال ما بين الدورات الحالية والسابقة، والتي تتضمن مزاعم عن التأثيرات السلبية لإدراج مادة في الملحق الثالث بشكل عام إلى المصادر والأدلة العلمية أو أي وثائق أخرى تثبت صحة تلك المزاعم. حيث جرى تقديم عدة مساهمات عقب مؤتمر الأطراف الحادي عشر، وكان العديد منها من عدد صغير من الأطراف التي تؤيد عدم الإدراج ومن أصحاب شأن ضمن القطاع الصناعي يمتلكون مصالح خاصة.

- يجب على الأطراف أن تقرأ التقرير في INF11 واضعة هذا السياق في عين الاعتبار.
- يجب أن يركز العمل مستقبلاً على الضوابط الدولية وتعزيز المعاهدة من أجل ضمان تحقيقها لأهدافها في حماية صحة الإنسان والبيئة من الأضرار المحتملة.

بنود مشتركة للمعاهدات الثلاث

المساعدات التقنية وبناء المقدرات

- ينبغي تعزيز آليات المساعدات التقنية ونقل التكنولوجيا وإعطائها الأولوية من أجل القضاء الفعال على الملوثات العضوية الثابتة المدرجة والبدء التدريجي في استخدام البدائل.
- يجب توفير مساعدة مالية وتقنية من أجل دعم التطبيق طويل الأمد والمستدام لمراقبة الملوثات العضوية الثابتة.
- بالنظر إلى المخزونات الكبيرة المتبقية من PCBs و DDT وغيرها من الملوثات العضوية الثابتة، يجب على المراكز الإقليمية، وكأولوية عليا، أن تقوم بإجراء تدريبات بشأن الأساليب القائمة على عدم الاحتراق للتدمير والتي تحقق متطلبات المعاهدة.
- يجب على المراكز الإقليمية أن تزيد من مشاركة المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالشأن العام ومنظمات المجتمع المدني في أعمالها وذلك من خلال المشاركة المباشرة في تصميم المشاريع وتطبيقها. يجب تضمين هذا المعيار في عمليات التقييم والإبلاغ.

التعاون والتنسيق

- من المهم بالنسبة للأطراف في معاهدات بازل وروتterdam وستوكهولم وأماناتها العامة أن تستمر في الانخراط في عملية لجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC) بشأن اتفاقية المواد البلاستيكية، وذلك بسبب وجود العديد من الملوثات العضوية الثابتة وغيرها من المواد الكيميائية الخطرة المستخدمة في المواد البلاستيكية.
- يجب تشجيع التعاون والتنسيق المعزز ما بين معاهدات بازل وروتterdam وستوكهولم وبين المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة من أجل التطبيق الفعال لمعاهدات بازل وروتterdam وستوكهولم على المستوى الإقليمي.

تعميم المساواة بين النوعين الاجتماعيين

يؤثر النوع الاجتماعي والجنس البيولوجي على كيفية تأثير التعرض للملوثات العضوية الثابتة وغيرها من المواد الكيميائية السامة وحجم ذلك التعرض وأنماطه. للمزيد من التفاصيل، يمكن مراجعة، على سبيل المثال، تقرير الشبكة الدولية بشأن المرأة والمواد الكيميائية وأهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، يجب دعم الجهود المستمرة من أجل ضمان:

- أن تكون الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من تطبيق كافة السياسات والبرامج والأنشطة بموجب المعاهدة.
- الحفاظ على المشاركة المتكافئة في عمليات اتخاذ القرارات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية
- أن تحظى المجموعات في أوضاع مستضعفة على وجه الخصوص، والتي غالباً من تكون من النساء، بالحماية.
- أن توفر كافة برامج المراقبة بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

التأزر من أجل منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة

يضر الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات بصحة الإنسان والبيئة، كما يؤثر على البلدان النامية بشكل غير متناسب.

- يجب أن توفر الأطراف في معاهدتي روتردام وستوكهولم معلومات بشأن حالات الاتجار التي تحدث في انتهاك لهاتين المعاهدتين على الموقع الإلكتروني لكل منهما.
- يجب على الأطراف في معاهدة بازل أن توفى بالتزاماتها القانونية بعدم تصدير أو استيراد أي نفايات تعتبر غير قانونية بموجب المعاهدة. يجب على الأطراف الإبلاغ عن جميع الشحنات هذه.